محاضرات مقياس اقتصاد سياسي سنة أولى حقوق- جامعة8 ماي 45 قالمة-
أ. حنان شريط

المحور الثاني: علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى

يعتبر سلوك الإنسان وتصرفاته المختلفة موضوع الدراسة المشترك لكل فروع العلوم الاجتماعية المتعددة التي يتعلق موضوعها بمختلف الظواهر النشاط الإنساني داخل المجتمع (الاقتصاد السياسي، علم السياسة، التاريخ والجغرافيا..الخ)، فكل تخصص معرفي يدرس هذا السلوك من زاوية معينة ويحاول أن يفهم طبيعة العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع وفي سياق تطورها وتغيرها عبر الزمن، ولا يمكن دراسة أي مجال لنشاط الانسان دون الرجوع إلى المجالات الأخرى.

فالاقتصادي يجمع بين التجريد النظري الذي تقوم عليه الدراسة الاقتصادية كأداة فكرية وبين المعرفة بالسلوكات الإنسانية الأخرى، فيجمع بذلك بين دوره كعالم اقتصادي وبين دوره كباحث اجتماعي، وباعتبار الاقتصاد السياسي علم حديث نسبيا وفي تطور مستمر فإن حدوده ما تزال غير واضحة، وهو يسعى دائما إلى توسيع دائرة موضوعاته، وهذا سيستدعي منا البحث في حقيقة علاقته بالعلوم الأخرى.

1. <u>الاقتصاد السياسي وعلم السياسة:</u>

يعتبر علم السياسة من العلوم الأكثر ارتباطا بعلم الاقتصاد، فالظاهرة السياسية والاقتصادية تشكلان في الواقع وجهان لعملة واحدة، حيث تعتبر الدولة من الموضوعات الرئيسية التي يهتم بدراستها علم السياسة، وفي الوقت ذاته تعتبر قوة الدولة واستقرارها الاقتصادي من أهم مواضيع البحث والدراسة لدى الاقتصاديين ،كما أن تطور الأحداث السياسية والاقتصادية حتى يومنا الحاضر تزيد من حجم هذا الارتباط بين الظواهر السياسية والاقتصادية.

- لذلك يستحيل على الباحث في الاقتصاد أن يتجاهل مايتم التوصل إليه في حقل علم السياسة، وكذلك الشأن بالنسبة للباحث السياسي فالكثير من الأزمات السياسية اليوم التي يتولد عنها نزاعات سياسية وحروب مستمرة يرجع تفسيرها إلى عوامل اقتصادية (الصراع في السودان،الحرب الأمريكية على العراق،...)،كما أن دارسوا النظم السياسية المعاصرة يؤكدون على الترابط الوثيق بين الاستقرار السياسي من جهة والرخاء الاقتصادي من جهة أخرى، فكلما تمكن نظام سياسي معين من تأمين الحاجيات الاقتصادية لمواطنيه ،كلما زاد الاستقرار السياسي داخله.

- كذلك نجد أن شكل النظام السياسي وقيمة إيديولوجيته عوامل رئيسية في تحديد بنية النظام الاقتصادي، بحيث نجد أن النظم الديمقراطية الحرة تتبنى بالضرورة نظام اقتصادي رأسمالي حر، عكس النظم الاشتراكية التي تدعو تطبيق مبادئ الاقتصاد الموجه والمركزي للتخطيط.

2. <u>*الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع :*</u>

يعرف علم الاجتماع بأنه "علم القوانين العامة لتطور المجتمع الإنساني "، فموضوع علم الاجتماع يتعلق إذن بالظواهر الاجتماعية في حركتها الكلية، في حين أن علم الاقتصادي السياسي يهتم بمستوى واحد من مستويات الظواهر الاجتماعية وهو المتعلق بالارتباطات المادية، ولقد انصرف بعض الاقتصاديين لدراسة السوسيولوجية الاقتصادية أي :الاعتبارات أو الدوافع الاجتماعية للتصرف الاقتصادي.

ويكن تلخيص العلاقة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع في النقاط التالية:

- أهمية النشاط الاقتصادي وتأثيره على الكل الاجتماعي، أي أثر الأساس الاقتصادي في تحديد طبيعة التفاعلات وبنية العلاقات الاجتماعية ،كما تظهر أهمية التحولات في البنى الاجتماعية على طبيعة التفاعلات الاقتصادية، أي كيف تؤثر المكونات الاجتماعية والثقافية على سلوكيات الأفراد الاقتصادية (في هذا الإطار يمكننا أن نفهم ونفسر كيف أن الخمر كسلعة لا يتم التعامل بها في مجتمعات إسلامية عكس المجتمعات الغربية بسبب الاختلاف الثقافي والاجتماعي)؛

- كما تتجلى العلاقة بين العلمين وتكون أكثر وضوحا من خلال ظهور تخصص فرعي ضمن الاقتصاد هو(علم الاقتصاد الاجتماعي) أي كيفية تأثير العمليات الاجتماعية على النشاط الاقتصادي، وهذا التخصص هو اتجاه يميل إلى تفسير المعطيات أو الظواهر الاقتصادية اعتمادا على الظواهر الاجتماعية وواقع البنية الاجتماعية، كما ظهر تخصص فرعي آخر ضمن علم الاجتماع يسمى (علم الاجتماع الاقتصادي) يزودنا بالمعرفة الضرورية الخاصة بالإطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي.

3. <u>الاقتصاد السياسي وعلم التاريخ:</u>

كما يرتبط الاقتصاد بالتاريخ لأن هذا الأخير يسعى لمعرفة الأحداث والوقائع وتفسيرها عبر تطورها التاريخي، في حين أن الاقتصاد يعمل على استكشاف وصياغة القوانين التي تحكم التفاعلات الاقتصادية، لذلك يحتاج الاقتصادي لمعرفة نتائج عمل المؤرخ: أي معرفة الإطار التاريخي والزمني للنشاط الاقتصادي للتأكد من صحة القوانين الاقتصادية وعموميتها، فالتاريخ يعتبر بمثابة المختبر التجريبي للباحث الاقتصادي الذي يسمح له بتتبع الظاهرة عبر مراحل تاريخية مختلفة ليكتشف بعدها مواطن التكرار في أسباب الظاهرة الاقتصادية ليصل في النهاية للتعميم ويؤسس القانون الاقتصادي، لذلك يعتبر المنهج التجريبي من أدوات وطرق التحليل التي لا يمكن أن يستغني عنها الباحث الاقتصادي.

بدوره المؤرخ يحتاج إلى معلومات اقتصادية لأنها تسهل عليه جزءا من بحثه ويحتاج أيضا إلى التحليل الاقتصادي لأن التطورات المادية الاقتصادية للمجتمعات يمكن أن تستعمل كوسيلة تفسير لتتابع المراحل التاريخية، وهذا ما يؤكده كارل ماركس في نظرياته حول التطور التاريخي للمجتمعات، بحيث يُرجِع السبب في انتقال البشر من مرحلة إلى مرحلة تاريخية إلى التحول في طبيعة الإنتاج المادي، فمثلا وصول التاريخ الإنساني للمرحلة الرأسمالية ظهر نتيجة سيطرة الطبقة البرجوازية على وسائل الإنتاج مقابل خضوع الطبقة العاملة لسيطرتها، وهكذا يتطور التاريخ البشري استنادا إلى عوامل اقتصادية مادية مرتبطة بتحول علاقات الإنتاج والملكية.

4. الاقتصاد السياسي والقانون:

تتمثل العلاقة بين الاقتصاد والقانون في المجتمعات البشرية في أن القانون هو: الإطار التنظيمي المحدد لمختلف التفاعلات الاقتصادية، فالعلاقة بينهما وطيدة إذ أن القانون يدرس القوانين التي اختارها مجتمع ما لنفسه، وما كانت هذه القوانين سوى ترجمة لواقع البنيات الاقتصادية التي تفرضها على المجتمع.

فالقانون قد يكون رأسماليا في الدول الديمقراطية، وقد يكون اشتراكيا ضمن الدول الاشتراكية أو إسلاميا...الخ، فالهيكل أو الشكل يعتبر من أهم المعايير المعتمدة للتفريق بين نظام اقتصادي وآخر، والمقصود بالشكل هو الإطار القانوني والحقوقي الذي ينظم العلاقات الاقتصادية داخل كل نظام اقتصادي، فكل دولة لها جزء من تشريعاتها القانونية المتعلقة بالشق الاقتصادي مثل: القانون التجاري، قانون المالية العامة، قانون التأمين..الخ.

5. الاقتصاد السياسي والجغرافيا:

الجغرافيا هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الإنسان والنقطة التي يلتقي فيها هذين الفرعين من المعرفة هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي (الوحدات الإنتاجية لهذا النشاط)، وهنا يزودنا علم الجغرافيا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي، فاحتواء رقعة جغرافية على ثروة النفط أو الذهب أو أي معدن أو مورد طبيعي مهم سينعكس هذا حتما على طبيعة النشاط والمستوى الاقتصادي والمعيشي لتلك المنطقة أو الدولة.

كما تتأكد هذه العلاقة ضمن ما يعرف بالجغرافيا الاقتصادية وهي علم البحث عن القوى المحركة والموارد الطبيعية في بلد معين.